S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/678
8 August 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

# تقرير مرحلي للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا

## أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالقرار ٩٩٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الذي مدد بموجبه مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا حتى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفي ذلك القرار، قرر المجلس أيضا تعديل ولاية البعثة للتأكيد على أنشطة بناء السلم، وأذن بإجراء تخفيض تدريجي في مستوى القوات التابعة لها.

٢ - وفي القرار ٩٩٧ (١٩٩٥)، طلب إليّ مجلس الأمن تقديم تقرير عن اضطلاع البعثة بولايتها، وعن الحالة الإنسانية وعما أُحرز من تقدم في مجال إعادة اللاجئين إلى وطنهم. وفي تقريري المؤرخ ٩ تموز/يوليه (S/1995/552)، أبلغت إلى المجلس نتيجة مشاوراتي مع حكومات البلدان المجاورة لرواندا بشأن إمكانية وزع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، وفقا للفقرة ٦ من القرار ٩٩٧ (١٩٩٥). وفي أثناء فترة الإبلاغ، أُطلع المجلس شفويا، بانتظام، على التطورات المتصلة برواندا. ويقدم هذا التقرير استكمالا بشأن الحالة في ٣ آب/أغسطس.

٣ - خلال فترة السنة التي مضت، أو يزيد حاولت رواندا أن تعالج آثار عمليات الإبادة الجماعية. ولا يزال ربع سكانها مقيمين في مخيمات للاجئين بالقرب من حدودها، وتلك تركة لا تزال قائمة خلّفتها الأحداث المأساوية لتي وقعت في عام ١٩٩٤. على أن الحالة الأمنية في البلد تحسنت بصورة ملحوظة منذ تقديم تقريري إلى مجلس الأمن، المؤرخ ٤ حزيران/يونيه (S/1995/457). كذلك تحسنت علاقات العمل بين حكومة الوحدة الوطنية الرواندية وبرزت روح تعاون مع برامج الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمانحين الثنائيين. وكان للقصد من زيارتي لرواندا في ١٣ و ١٤ تموز يوليه هو المساعدة على تعزيز هذه الاتجاهات الإيجابية. وقد وفّرت هذه الزيارة أيضا فرصة مفيدة لتبادل وجهات النظر مع قادة البلد بشأن المشاكل التي لا تزال في انتظار الحل.



100895 090895 090895 95-23185

## ثانيا - التطورات السياسية

٤ - في أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، اتخذت الحكومة بعض الخطوات الرامية إلى تحسين العلاقات مع البلدان المجاورة، وخاصة بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير. وقد اجتمع وزراء دفاع بوروندي ورواندا وزائير في بوجومبورا في ١ حزيران/يونيه، واتفقوا على تسيير دوريات على الحدود المشتركة واتخاذ تدابير أخرى تهدف إلى تحسين الحالة الأمنية على طول هذه الحدود. وقام وزيرا الخارجية والدفاع لبوروندي ووزير دفاع تنزانيا بزيارة رواندا في تموز/يوليه لمناقشة مسألة التعاون وغيرها من المسائل التي ينصب عليها اهتمام مشترك. وهذه الزيادة في الاتصالات الثنائية في المنطقة تمثل بادرة مشجعة.

٥ - وقد استمرت الجهود الرامية إلى تعزيز إقامة العدل، وإحلال النظام العام، وتشجيع المصالحة الوطنية. وفي ١٧ تموز/يوليه، افتتح وزير العدل دورة تدريبية مدتها أربعة أشهر لقضاة المستقبل. غير أنه، على الرغم من كون كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الجنرال بول كاغامي، نائب رئيس الجمهورية، وزير الدفاع، طالبوا الجيش وقوات الأمن علانية باحترام حقوق المواطنين، لا تزال التقارير تفيد بوقوع أعمال عنف.

٦ - وقد واصلت الحكومة اتخاذ تدابير تهدف إلى بناء الثقة وتشجيع عودة اللاجئين بمحض إرادتهم. ففي ٢٠ حزيران/يونيه، أصدرت الحكومة بيانا فتح إمكانية إقامة اتصالات مع ممثلي اللاجئين ممن لم يتورطوا في ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية. وفي الوقت ذاته، شجعت اللاجئين على زيارة رواندا لتقييم الظروف هناك بأنفسهم، مما يمكن بأن يعجل بالعودة إلى الوطن. وقد عقدت مؤتمرات وحلقات دراسية بشأن المصالحة الوطنية، نظمت بمساعدة عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان (انظر الفقرة ١٦ أدناه). علاوة على ذلك، واصلت إذاعة البعثة، التي يمكن التقاط بثها الآن في ما يزيد على ٧٠ في المائة من أراضي رواندا، برامجها الإذاعية في مجال بناء الثقة، وهي تزود السكان بمعلومات وقائعية وموضوعية بشأن الحالة في البلد. وحالما تتلقى البعثة الإذن من الحكومة بتركيب ما تبقى من معدات الإذاعة، فإن البث الإذاعي سيصل أيضا إلى مخيمات اللاجئين الروانديين في زائير.

٧ - وفي تقريري الأخير عن رواندا (S/1995/552)، أشرت إلى أن الحكومة، قدمت إلى الجمعية الوطنية وفقا لأحكام اتفاق أروشا للسلم (A/48/824-S/26915، المرفق الأول) قائمة بمرشحين مقترحين لوظائف رئيس للمحكمة العليا وخمسة نواب لرئيس المحكمة. وكان في هذه القائمة عدد من المرشحين غير المقبولين للجمعية الوطنية، والجهود جارية في الوقت الحاضر لتسمية مرشحين مقبولين لدى الجانبين. وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب تقارير أفادت بأن أحد المسؤولين الحكوميين أكد أنه محظور على الأحزاب غير الحكومية القيام بأي أنشطة سياسية، صرح الرئيس ماستور بيزيمونغو، في ١٩ تموز/يوليه، أنه، رغم كون الأنشطة السياسية القائمة على تعدد الأحزاب لم تُحظر بحد ذاتها، فإنه لن يسمح "بالمنافسة السياسية وبتبادل الاتهامات بين الأحزاب السياسية على نحو يفضي إلى عدم الاستقرار والانقسام". وعلى الرغم

من أن بالامكان أن تفرض، في بيئة تعددية، قيود تهدف إلى منع التطرف السياسي، فإن التقارير أعلاه تثير القلق إذ أن هذه القيود في رواندا لم تجد نفعا في تعزيز المصالحة الوطنية.

## زيارتي إلى رواندا

٨ - إزاء هذه الاتجاهات، قمت بزيارتي رواندا في ١٣ و ١٤ تموز/يوليه لألمس مباشرة ما أحرز من تقدم وما لا يزال قائما من تحديات. وفي أثناء هذه الزيارة، التي قدمت نبذة موجزة عنها الى مجلس الأمن في ٢٥ تموز/يوليه أجريت مناقشات تفصيلية مع كبار مسؤولي الحكومة، بمن فيهم الرئيس بيزيمونغو، ونائب الرئيس كاغامي، ورئيس الوزراء فوستين توانيغرامنغو. وألقيت أمام جلسة خاصة للجمعية الوطنية، كلمة أعقبها تبادل لوجهات النظر مع أعضاء الجمعية. كذلك التقيت ممثلين لمنظمات غير حكومية رواندية تشارك بنشاط في ميدان حقوق الانسان وتمثل من بقي على قيد الحياة بعد عمليات الابادة الجماعية. وفي أثناء زيارة قمت بها الى نيار وبويا في جنوب شرق رواندا، قمت بوضع إكليل في موقع رسمي خصص لذكرى ضحايا أعمال الإبادة الجماعية. وساعدت عملية تفقد جوي للسجون في كيغالي ونسيندا على توجيه اهتمام الحكومة الى الحاجة الملحة الى تخفيف الظروف اللاإنسانية في السجون الرواندية.

٩ - وقد نتج عن مناقشاتي مع مسؤولي الحكومة أن ظهر اتفاق في الآراء على المهام ذات الأولوية التي تواجه رواندا. ومن هذه المهام المصالحة الوطنية، وصيانة الأمن داخل البلد وعلى طول حدودها، والتعمير. وناقشت مع مسؤولي الحكومة ما تذكره التقارير من تعاظم الأنشطة التي تهدد بزعزعة الاستقرار خارج حدود رواندا.

١٠ - وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، ركزت مناقشاتي على بذل الجهود للتعجيل بإعادة اللاجئين الى وطنهم. وأولي اهتمام خاص للحاجة الى تهيئة ظروف، على أرض الواقع، من شأنها أن تغرس الثقة والطمأنينة اللازمتين، لتشجيع اللاجئين على العودة طواعية في ظروف يسودها الاحساس بالأمن والكرامة. وفي هذا الصدد، نوهت بالحاجة إلى تعزيز لنظام القضائي الوطني. وشددت على أن الشعب الرواندي بكامله يجب أن يشارك، حسبما تتوخاه اتفاقات أروشا للسلم (A/48/824-S/26915، المرفقات)، مشاركة تامة في حكم بلده؛ فلا يمكن إلا على هذا الأساس تحقيق وئام وطني وتقدم اقتصادي مستدام. وكتدبير إضافي لبناء الثقة، ناقشت مع مسؤولي الحكومة إمكانية تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة غير رسمية ودعوة مشاركين من جميع قطاعات المجتمع الرواندي بما في ذلك مجتمع اللاجئين. ومن الواضح، في الوقت ذاته، أن احترام حقوق الانسان هو عامل أساسي في تحقيق المصالحة الوطنية. وفي حين ينبغي تقديم المسؤولين عن ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية إلى القضاء، فلا يجب إبداء أي تسامح إزاء أعمال الانتقام أو الثأر. وثمة مسألة أخرى أثيرت خلال فترة بقائي في رواندا، وهي مسألة تعاظم الأنشطة التي تهدد بزعزعة الاستقرار وقد أكدت لمسؤولي الحكومة اهتمامي الشديد بألا يتعرض شعب رواندا، الذي قاسى الكثير بالفعل، لموجة عنف أخرى. وفي رأيي، إن عودة اللاجئين بأمان، وفي أقرب وقت، سيقلل من خطر

التسلل، والتخريب، وزعزعة الاستقرار من خارج البلد. ومن المحتمل أن تستمر هذه الأخطار ما دامت تجمعات اللاجئين بأعداد كبيرة باقية في البلدان المجاورة.

## ثالثا - الأمن

١١ - ذكر من قبل أن الحالة الأمنية في رواندا قد تحسنت. وبوجه عام، فقد رفعت القيود المفروضة على حرية حركة البعثة، مما ساعدها على تنفيذ ولايتها على نحو أكثر فعالية. وفضلا عن ذلك، شهدت الأشهر القليلة الماضية تناقصا كبيرا في عدد حوادث قطع الطريق والسرقة.

١٢ - ولكن في بعض المناطق لا يزال النقص الحاد في المساكن والخلافات حول الملكية تؤدي الى أعمال عنف. وفي هذا الصدد، تزايدت الضغوط على المساكن والأراضي بفعل إغلاق مخيمات المشردين داخليا في الجنوب الغربي وما تلا ذلك من عودة عدد كبير من السكان الى أحيائهم السابقة، فضلا عن استمرار عودة اللاجئين الى بلدهم. ورغم تناقص عدد حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، فإنها لا تزال تشكل مصدر قلق، شأنها شأن البلاغات المستمرة عن وقوع اعتداءات وحالات اختفاء وقتل، معظمها ضد العائدين الجدد.

١٣ - ففي ٢٧ تموز/يوليه و ١ آب/اغسطس، لقي نائب حاكم منطقة روهانغو بمقاطعة جيتاراما، ونائب حاكم منطقة جيكونغورو بمقاطعة جينكونغورو، مصرعهما على يد مسلحين مجهولين. وهو نفس المصير الذي لقيه أحد كبار رجال الدين الروم الكاثوليك، في أبرشية كاموني بمقاطعة جيتاراما. ولم تكشف التحريات عن الدافع وراء هذه الجرائم. ومثل هذه الحوادث يسمم مناخ الأمن الذي يحتاج اليه أمس الحاجة.

١٤ - ولا تزال ترد كذلك تقارير من مناطق في زائير متاخمة لرواندا عن التوتر وانعدام الأمن. وقد تزايدت حدة التوتر بدرجة كبيرة في مناطق الحدود، وذلك بفعل التقارير التي تفيد بحدوث حالات تسلل وتخريب على يد عناصر مسلحة، فضلا عن الادعاءات المتعلقة بقيام أعضاء القوات والميليشيات الحكومية السابقة بإجراء تدريبات عسكرية وتلقي شحنات من الأسلحة. وقد اعترفت حكومتا زائير ورواندا، مؤخرا، بأن الوضع على منطقة الحدود قد تدهور، حيث اتهم كل منهما الآخر بأن له يدا في ذلك. وعززت حكومة رواندا التدابير الأمنية، خاصة في مناطق الحدود، من أجل تقليل خطر تزعزع الاستقرار بفعل العناصر المسلحة، كما التمست رفع القيود عن حيازتها للأسلحة.

١٥ - وفي ٩ تموز/يوليه، قدمت تقريرا الى مجلس الأمن (انظر S/1994/552)، عملا بطلبه الوارد في القرار ٩٩٧ (١٩٩٥)، جاء فيه أنني تشاورت مع حكومات البلدان المجاورة لرواندا بشأن إمكانية وزع مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة لرصد بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة. وقد قام مبعوثي الخاص، السيد ألدو آيللو، بزيارة المنطقة، حيث وجد أن بعض البلدان ليست على استعداد لقبول تمركز مثل هؤلاء المراقبين العسكريين في أراضيها. وأبلغت المجلس في ٢٥ تموز/يوليه بمناقشاتي التي جرت في المنطقة بشأن هذه

المسألة. وقد تحقق توافق في الآراء حول الحاجة الماسة الى منع أعمال العنف، التي قد تشكل تهديدا للسلم والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، أبدت بعض الحكومات اهتماما بالقيام، تحت رعاية الأمم المتحدة، بتشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بتوريد الأسلحة الى أفراد قوات الحكومة الرواندية السابقة. وعلى الدول الأعضاء المعنية كافة أن تؤيد مثل هذا الاقتراح كيما يكون فعالا. وأعتزم أن أواصل المشاورات في هذا الصدد، وأن أتقدم، في حينه، بتوصيات الى مجلس الأمن بشأن إمكانية تشكيل لجنة دولية.

## رابعا - حقوق الإنسان

١٦ - واصلت عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا جهودها الرامية الى توعية السكان الروانديين بأهمية احترام حقوق الإنسان بالنسبة لجميع المواطنين. واعتبارا من ١ آب/اغسطس ١٩٩٥، قامت العملية بوزع ١١٨ فردا، وأقامت ١١ مكتبا ميدانيا في جميع أنحاء البلد لتكون بمثابة محطات للأفرقة المتنقلة من مسؤولي حقوق الإنسان. ويجري حاليا وضع خطط لإقامة مكاتب فرعية في عدد من الوحدات الإدارية الإضافية من أجل إضفاء قدر أكبر من التكامل على وجود العملية في جميع أنحاء البلد. وريثما يتم ذلك، يواصل المسؤولون الميدانيون القيام بزيارة الوحدات الإدارية ولقاء السلطات المدنية والقضائية والعسكرية والسكان المحليين. وتنصب أعمال هؤلاء المسؤولين على الأمن، والوصول الى الممتلكات، وأداء الجهاز القضائي، وأوضاع مراكز الاحتجاز، والادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان. والعملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا هي أيضا في صدد القيام، على صعيدي الإقليم أو المقاطعة، بإنشاء لجان لحقوق الإنسان يشترك فيها السكان المحليون وتجتمع بانتظام مع ممثلي شتى السلطات الحكومية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت العملية الميدانية بتنظيم حلقات دراسية تثقيفية للممثلين المدنيين والعسكريين والقضائيين.

## خامسا - المحكمة الدولية لرواندا

١٧ - قام القضاة الستة لدائرتي المحكمة، الذين انتخبتهم الجمعية العامة في أيار/مايو ١٩٩٥، بأداء اليمين القانونية في جلستهم العامة الأولى التي انعقدت خلال الفترة من ٢٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه في لاهاي. وخلال تلك الجلسة، انتخب القضاة القاضي ليتي لانا (السنغال) رئيسا، والقاضي ياكوف أ. أوستوفسكي (الاتحاد الروسي) نائبا للرئيس، كما اعتمدوا النظام الداخلي للمحكمة. ويتعين على المحكمة أن تبدأ أعمالها الفنية في القريب العاجل.

١٨ - وقد حدد موقع مبنى مكتب المدعي العام في كيغالي، حيث ينتظر أن يزود بكامل جهاز الموظفين اللازم في القريب العاجل. ومع ذلك، يلزم بذل مزيد من الجهود لتمكين المحكمة من بدء عملها في أروشا، ومن أن يكون لها كذلك مكتب في كيغالي يعمل بكامل طاقته. وفي ٢٠ تموز/يوليه، وافقت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٥١/٤٩، على حوالي ١٣,٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة لتمويل أعمال المحكمة.

ولكن نظرا للاحتياجات المادية والبشرية والإمدادية الهائلة اللازمة لكفالة حسن أداء المحكمة، فإنني أكرر مناشدتي للدول الأعضاء أن تقدم تبرعات إضافية لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات المنشأ من أجل المحكمة. وحتى تاريخه، تم التبرع للصندوق بمبلغ ١,٣ ملايين دولارات. وأود هنا أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي قدمت هذه التبرعات.

## سادسا - الجوانب العسكرية

١٩ - وفقا للولاية المعدلة المأذون بها بقرار مجلس الأمن ٩٩٧ (١٩٩٥)، تحولت أنشطة العنصر العسكري للبعثة من توفير الأمن الى المساعدة على إعادة الأمور الى طبيعتها في البلد. كما أن العنصر العسكري للبعثة يساعد في تسليم المعونة الإنسانية وتوفير الدعم الهندسي والإمدادي. غير أن قدرة العنصر العسكري على توفير مثل هذه المساعدة ستتقلص بصورة متزايدة بفعل التناقص التدريجي لموارده البشرية وغيرها من الموارد.

٢٠ - ومع التخفيض المأذون به لعدد قوات البعثة الى ١ ٨٠٠ بحلول تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، يجري تقليص العنصر العسكري للبعثة. فقد تم دمج وحدات قوات الأمم المتحدة المتمركزة في شتى مناطق البلاد في تشكيلات بحجم السرية. وعلى أساس الاحتياجات التنفيذية، ستظل الوحدات التالية في البلد: الكتيبة الغانية المؤلفة من ٦٦٠ فردا، والمكلفة بحماية منشآت ومرافق الأمم المتحدة؛ سرية إضافية قوامها ١٣٥ فردا لتوفير الحماية لأفراد المحكمة الدولية والعملية الميدانية لحقوق الانسان في رواندا؛ سرية إشارة القوة المؤلفة من ٧٥ فردا (الهند)، المكلفة بتوفير الدعم من الاتصالات لمقر قيادة القوة وللمقار القطاعية الأربعة؛ فصيلة الشرطة العسكرية المؤلفة من ٤٥ فردا؛ وفريق لمقر قيادة القوة يتألف من ٣٥ ضابط أركان حرب سيبقى في كيغالي. وفضلا عن ذلك، ستقوم سرية مهندسين مؤلفة من ١٢٥ فردا من الهند بتوفير الدعم الهندسي في جميع أنحاء رواندا، كما سيقوم فريق يتألف من ٨٥ فردا كنديا بصيانة شبكة الإمداد المتكاملة للبعثة. وسيجري وزع سرية مشاة من كل من غانا ومالي وملاوي ونيجيريا في كيبونغو وجيكونغورو وسيانغوغو ونيوندو، على التوالي. أما الفريق الطبي العسكري، المقدم من استراليا، فمن المقرر أن ينسحب بحلول ٢٢ آب/اغسطس. وقد طلب الى الكثير من المساهمين المحتملين توفير بديل، إلا أن من المؤسف أن أحدا لم يمد يد المساعدة. لذلك، فإنني أدرس، على وجه الاستعجال، إمكانية توفير خدمات طبية من خلال ترتيبات تعاقدية.

٢١ - وعملا بالقرار ٩٩٧ (١٩٩٥)، بدأت عودة قوات البعثة الى أوطانها. وحتى تاريخه، عادت كتائب المشاة الأثيوبية والتونسية والزامبية الى بلدانها، شأنها شأن بعض أفراد السرية النيجيرية. واعتبارا من ٣ آب/اغسطس ١٩٩٥، تم تخفيض قوام قوات البعثة الى ٣ ٥٧١ من جميع الرتب. ومن المنتظر أن تعود الفرقتان الاسترالية والسنغالية الى بلديهما في أواخر آب/اغسطس، في حين من المقرر أن يعود أفراد السريتين الغانية والمالية الى بلديهما في مطلع أيلول/سبتمبر. ومن المنتظر أن تصل كتيبة المشاة الهندية

إلى مستواها المخفض بحلول مطلع تشرين الأول/اكتوبر. كذلك، فإن عدد أفراد الشرطة العسكرية ومقر قيادة القوة سيتناقص خلال هذه الفترة.

٢٢ - وقد أذن بنفس القرار بالإبقاء على المستوى الحالي للمراقبين العسكريين للبعثة عند ٣٢٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المراقبون العسكريون الاتصال بممثلي الحكومات وبمراقبي حالة حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة، فضلا عن القيام برصد الحالة الأمنية للاجئين المعاد توطينهم والمشردين داخليا وغيرهم.

## سابعا - الشرطة المدنية

٢٣ - في القرار ٩٧٧ (١٩٩٥)، قرر مجلس الأمن الإبقاء على القوام المأذون به لعنصر الشرطة المدنية في البعثة والبالغ ١٢٠ من مراقبي الشرطة. وفي ٣ آب/أغسطس، بلغ مجموع قوام ذلك العنصر ٥٦ مراقبا من تسعة بلدان. ومن المتوقع أن يجري وزع ٦١ مراقبا اضافيا بحلول منتصف آب/أغسطس.

٢٤ - وقد ورد في تقريري المؤرخ ٤ حزيران/يونيه (S/1995/457) أن حكومة رواندا اتخذت موقفا يدعو الى الاستعاضة عن البرنامج التدريبي الذي يضطلع به عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة بترتيبات ثنائية، والى سحب ذلك العنصر بمجرد اتخاذ تلك الترتيبات. ومنذئذ، وافقت حكومة رواندا على أن تواصل برنامجها التدريبي طوال فترة الولاية الراهنة. وتبعا لذلك استمر عنصر الشرطة المدنية في التركيز على المراقبة والتدريب. وفي ١٥ حزيران/يونيه، أكملت مجموعة ثانية تضم ٣٠١ من رجال الدرك برنامجا تدريبيا مكثفا مدته ستة عشر أسبوعا اضطلعت به الأمم المتحدة. وبدأ، في تموز/يوليه، تدريب عدد اضافي من رجال الدرك يبلغ ٥١٣ رجلا، وسيعقبه تدريب ١٠٠ معلم.

٢٥ - وبمساعدة من المجتمع الدولي، اتخذت حكومة رواندا خطوات لتعزيز مركز تدريب شرطة الأقاليم. وفي أوائل تموز/يوليه، تمت الموافقة على مشروعين سيتولى برنامج الأمم المحدة الإنمائي بموجبهما توفير المساعدة من أجل تدريب رجال الدرك الوطني و ١ ٥٠٠ ضابط من شرطة الأقاليم. ومن المتوقع أن يبدأ، في أيلول/سبتمبر، تدريب المجموعة الأولى من الضباط وهي تضم ٧٥٠ ضابطا.

## ثامنا - النواحي الإنسانية

٢٦ - بالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات الرواندية والمجتمع الدولي، وبخاصة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ومكتب الأمم المتحدة لحالات الطوارئ في رواندا ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجنة الصليب الأحمر الدولية، فإن الأحوال السائدة في السجون حاليا تشكل أزمة إنسانية كبرى. إذ يزيد عدد الأشخاص المسجونين في ١١ سجنا وفي أماكن احتجاز أخرى عن ٠٠٠ ٥٠ شخص حاليا، رغم أن طاقة السجن على

الاستيعاب لا تتعدى ٢٥٠ ١٢ شخصا. وتشير التقديرات الى أن معدل الوفيات يربو عن ٢٠٠ شخص في الشهر. لذا، فإن هناك ضرورة ملحة لأن تبذل السلطات الرواندية والمجتمع الدولي مزيدا من الجهود النشيطة من أجل تلطيف الحالة في السجون.

٢٧ - ومؤخرا قام عدد من القادة السياسيين والدينيين بزيارة الى رواندا، وكان بينهم وزير التعاون الإنمائي في هولندا، السيد يان برونك، والمطران ديسموند توتو، من جنوب افريقيا، ووزير خارجية ألمانيا، الدكتور كلاوس كينكل. وقد شهد الكثيرون من هؤلاء القادة ظروف السجون المريعة. وبعث إلي الدكتور كينكل، بعد زيارته، برسالة حثني فيها على بذل كل جهد ممكن لوضع حد لهذه الحالة الكارثية.

٢٨ - وقد طلبت الى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أن يشرع، بالتعاون مع حكومة رواندا والمجتمع الدولي، في تدابير فعالة وعاجلة لعكس هذه الحالة وعقدت إدارة الشؤون الإنسانية، بالفعل، مشاورات في نيويورك مع وكالات الأمم المتحدة وممثلي المانحين كانت الغاية منها صوغ خطة عمل لتأمين الموارد والتوصل الى اتفاق بشأن إقامة آلية تنسيقية. ويعتزم عقد المزيد من المفاوضات في جنيف في وقت سابق لبعثة ستوفدها ادارة الشؤون الإنسانية الى كيغالي خلال الأسبوع القادم من أجل وضع الصيغة النهائية لخطة العمل بالاشتراك مع حكومة رواندا وممثلي الخاص.

٢٩ - منذ تقريري المؤرخ ٤ حزيران/يونيه (S/1995/457)، زاد معدل إعادة اللاجئين الروانديين من البلدان المجاورة زيادة طفيفة. ففي حزيران/يونيه، بلغ عدد اللاجئين الذين عادوا من زائير الى رواندا ٧٢٧ ٢ لاجئا. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد الأشخاص الذين ربما يكونون قد عادوا الى رواندا بوسائلهم الخاصة في حزيران/يونيه، بـ ٠٠٠ ١٠ شخص تقريبا، وذلك بالاضافة الى الـ ٢٥٠ ٦ لاجئا الذين أعيدوا من بوروندي تحت رعايتها خلال الفترة نفسها.

٣٠ - وقد تحسنت احتمالات إعادة اللاجئين من جمهورية تنزانيا المتحدة الى رواندا إثر اجتماع مسؤولين من البلدين مع ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كيغالي، في الفترة من ١٧ الى ١٩ تموز/يوليه، لبحث طرائق عودة ٠٠٠ ٧٠٠ شخص تقريبا. وأسفر الاجتماع عن الاتفاق على إنشاء لجنة مشتركة تعنى بأمن اللاجئين وإعادة توطينهم. ومن المأمول أيضا أن تسهم تدابير بناء الثقة التي تتبناها الحكومة والأمم لمتحدة والمنظمات غير الحكومية، ومنها تنظيم زيارات لرواندا يقوم بها اللاجئون، في تشجيع عملية الإعادة الى الوطن.

٣١ - ومنذ اغلاق المخيمات المقامة للمشردين داخليا في جنوب غرب رواندا، زادت المنظمات الإنسانية الدولية أنشطتها على مستوى القرى وبدأت الحكومة أيضا المرحلة الأولى من برنامجها لإعادة التأهيل، التي تستهدف ٥٩ قرية في المناطق ذات الأولوية. وقد زادت معدلات إيصال المعونة الغذائية الى جميع أنحاء البلد، وهناك الآن، في البلد وفي المنطقة، مخزون غذائي يكفي لتغطية برامج التوزيع على النحو المقرر. كما تتوفر حاليا كميات من الإمدادات كافية للتوزيع في حالات الطوارئ، إذا ما نشأت الحاجة الى ذلك.

٣٢ - وإثر إبرام اتفاق ثنائي بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية ورواندا، أقر، في تموز/يوليه، برنامج وطني لإزالة الألغام. وبموجب الاتفاق، سينشأ مكتب وطني لإزالة الألغام وقاعدة بيانات عن الألغام. وسيكون المكتب أيضا بمثابة مركز تنسيق لبرنامج توعية في مجال الألغام وكذلك لبرنامج سيوفر التدريب على إزالة الألغام لـ ٨٠ جنديا حكوميا. وسوف تسهم هذه الأنشطة اسهاما كبيرا في جهود التعمير.

٣٣ - وحتى ١٢ تموز/يوليه، تلقى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لرواندا مساهمات تصل الى ٦,٥٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة، شاملة مساهمة وردت مؤخرا من نيوزيلندا وقدرها ٠٠٠ ٢٠٠ من دولارات الولايات المتحدة. وقد مول الصندوق مشاريع تهدف الى تلبية الاحتياجات الناشئة عن حالة الطوارئ، والاحتياجات ذات الصلة بإعادة التأهيل، والمتطلبات العاجلة للوزارات الحكومية الأساسية. وحتى ١ آب/أغسطس، بلغ مجموع التبرعات المعلنة ١١٦ مليونا من دولارات الولايات المتحدة، وذلك من أصل المبلـــغ الوارد في النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٥ والمتعلق بحالة الطوارئ في رواندا، وقدره ٢١٩ مليونا من دولارات الولايات المتحدة، مما يمثل زيادة في التبرعات، منذ آخر تقرير قدمته الى المجلس، قدرها ٣٦ مليون دولار. وفيما يتعلق باحتياجات المنطقة الفرعية، بلغت التبرعات المعلنة ٣٤٦ مليونا من دولارات الولايات المتحدة، وذلك من أصل مجموع الاحتياجات المقدرة بمبلغ ٥٨٧ مليونا من دولارات الولايات المتحدة، مما يمثل زيادة قدرها مليون واحد من دولارات الولايات المتحدة.

٣٤ - ورغم أن الأمر لا يزال يستلزم جهدا انسانيا واسع النطاق لتلبية ما لدى اللاجئين الروانديين في البلدان المجاورة من احتياجات هائلة ناشئة عن حالة الطوارئ، بدأ التركيز في رواندا نفسها يتحول بالتدريج في الوقت الراهن صوب إعادة التأهيل والتعمير. وقد تطلب هذا التحول عن تقديم المساعدة في حالة الطوارئ اجراء تعديل في شتى برامج الأمم المتحدة الإنسانية وهياكلها الميدانية العاملة في البلد. ونتيجة لذلك، بدأ مكتب الأمم المتحدة لحالات الطوارئ في رواندا، الذي أنشئ في عام ١٩٩٤ بتوجيه من منسق الشؤون الإنسانية في كيغالي، يستعد للإغلاق. ومن ثم يجري اتخاذ ترتيبات انتقالية لكفالة استمرار المعونة الإنسانية ومن بين تلك الترتيبات إنشاء فريق مصغر لإدارة الكوارث تابع للأمم المتحدة، برئاسة المنسق المقيم، تسند إليه مهمة كفالة إعداد تدابير توفر الاستجابة المناسبة في حالة الطوارئ وتنفيذ تلك التدابير في حينها وبطريقة فعالة.

## تاسعا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣٥ - اجتمعت البلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة في كيغالي في ٦ و ٧ تموز/يوليه لإجراء استعراض منتصف المدة لمؤتمر المائدة المستديرة المعقود في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقد سلمت دوائر المانحين بضـــرورة التعجيل بدفـــع المبالغ التي تم الالتزام بها بالفعل، وأعلنـــت التبرع بمبلغ اضافي قدره ٢٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة، بحيث يصل المبلغ المعلن التبـــرع به منـــذ المؤتمر إلى ما يربو على ٨٠٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة. وفي الاجتماع، جرت الإفادة بأنه قد تم إحـراز

تقدم في إعادة بناء الهيكل الأساسي بالبلد وتحقيق زيادة في الانتاج الزراعي. بيد أنه ما زالت هناك تحديات هائلة في مجالات إعادة التوطين، ودعم الميزانية، وبناء القدرات الوطنية والانتاج الصناعي.

٣٦ - وبلغ مجموع المساهمات التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال صندوقه الاستئماني ٢٢ مليونا من دولارات الولايات المتحدة، وذلك حتى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، حين ورد أيضا مبلغ قدره ١٣ مليونا من دولارات الولايات المتحدة ودفع مبلغ قدره ٧,٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة من أجل مشاريع إعادة التأهيل والتنمية، ومن بينها: تعزيز قدرة نظام العدالة، واصلاح المباني الإدارية الرئيسية؛ وتوفير المعدات الحيوية بالنسبة لتشغيل الإدارة العامة الرواندية؛ وزيادة سعة السجون القائمة؛ وتقديم الدعم لبرامج تدريب شرطة الأقاليم ورجال الدرك الوطني.

٣٧ - واستهلت عدة برامج تهدف الى تيسير عودة الموظفين السابقين في قطاع الخدمات العامة برواندا الى البلد. وقد واصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الاسهام في توفير التعليم الأساسي للروانديين، سواء داخل البلد أو في مخيمات اللاجئين. وفضلا عن ذلك، يشارك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع يرمي الى تعزيز قدرة الحكومة على إدارة مواردها الاقتصادية والمالية والبشرية.

٣٨ - وثمة عدد من مظاهر التحسن في مجال التخفيف من محنة الأطفال الروانديين الذين لم يتغلب الكثيرون منهم بعد على الصدمة التي سببتها الأهوال التي حدثت في عام ١٩٩٤. فمن بين زهاء ٠٠٠ ٤٥ طفل فقدوا ذويهم أو فصلوا عنهم، يوجد الآن ما يربو على ٠٠٠ ٢٨ في مرافق رعاية الطفل، وتبذل حاليا جهود مكثفة لتوفير الرعاية للباقين. وفي منتصف حزيران/يونيه، نقل ١٥٥ سجينا تتراوح أعمارهم بين ٧ أعوام و ١٤ عاما الى مرفق جديد مصمم خصيصا للأطفال. وما زالت عملية تسريح الأطفال المجندين وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع مستمرة.

## عاشرا - الجوانب المالية

٣٩ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٤٩/٢٠ باء المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، وكتدبير مؤقت ريثما تقدم، في دورتها لخمسين، تقديرات التكاليف المنقحة وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، تخصيص مبلغ إجماليه ٩٠٠ ٩٥١ ١٠٩ دولار (صافيه ٣٠٠ ٥٨٤ ١٠٧ دولار) لتشغيل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا خلال الفترة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وقررت أيضا أن يقسم بين الدول الأعضاء مبلغ إجماليه ٧٠٠ ٦٢٨ ٩٩ دولار (صافيه ٠٠٠ ٥٠٨ ٩٧ دولار)، لتأمين نفقات تشغيل البعثة خلال الفترة من ١٠ حزيران/يونيه الى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وستشمل تقديرات التكاليف المنقحة وظيفتين إضافيتين لمنصبي مفوض الشرطة المدنية ومدير مكتب الاتصال التابع للبعثة في كينشاسا.

٤٠ - وحتى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٥، كان مجموع الأنصبة المقررة المستحقة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا قد بلغ، منذ انشائها، ٦٤,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة المستحقة لعمليات حفظ السلام كافة ٧٧٩,٣ ١ مليون دولار.

## حادي عشر - ملاحظات واستنتاجات

٤١ - في الأشهر الاثني عشر التي مضت حتى الآن على واحد من أكثر الفصول مأساوية في تاريخ افريقيا، جهدت حكومة رواندا جهودا في تثبيت الأوضاع داخل البلد، رغم استمرار الإحباط الذي تعانيه جهودها بفعل ضعف الاقتصاد والافتقار إلى العائدات العامة اللازمة لتنظيم الإدارة بفعالية. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل الحاجة مستمرة الى التصدي، بعزم وشمول، للعديد من أسباب النزاع ولما أسفرت عنه من أعمـــال الإبـــادة الجماعية. وبالاضافة الى الخطوات التي اتخذتها الحكومة والمجتمع الدولي حتى الآن، لا يزال البلد بحاجة إلى مزيد من الوقت والجهد لينهض من الصدمة التي أصابته بها الأحداث التي جرت في عام ١٩٩٤. ولكون مظاهر التوتر القائمة على حدود البلد يمكن أن تتحول في أي وقت من الأوقات الى أعمال عنف يتعذر السيطرة عليها، فإن من الضرورة الملحة أن تتصدى حكومة رواندا وبلدان المنطقة الفرعية والبلدان الأخرى الأعضاء في المجتمع الدولي للمسائل الحيوية التي تواجه هذا البلد.

٤٢ - ولا مناص من أن يشرع ممثلو قطاعات المجتمع الرواندي كلها في مباحثات للتوصل الى اتفاق بشأن هيكل دستوري وسياسي يؤمن استقرارا دائما في البلد. وطبيعي أن يستثنى من هذه المحادثات القادة السياسيون الذين يشتبه بأنهم خططوا ووجهوا أعمال الإبادة التي وقعت السنة الماضية، والذين تجب محاكمتهم أمام المحكمة الدولية. وينبغي لحكومة رواندا أن تشجع على عقد هذه المحادثات لتساعد الآلاف ممن يعيشون في ذل الريبة أن يستعيدوا ثقتهم ويساهموا في الجهود الهادفة إلى إعادة بناء بلدهم.

٤٣ - وللمجتمع الدولي دور هام يلزم أن يؤديه في إعادة بناء رواندا وفي تشجيع عمليتي الاعادة الى الوطن والمصالحة. وإني أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للدول والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية على ما قدمته من مساهمات في سبيل تعزيز السلم وعملية إعادة التأهيل في رواندا. وفي الوقت ذاته، أناشد هذه الدول والمنظمات تكثيف جهودها، خلال هذه المرحلة الحاسمة، للعمل على تفادي استئناف أعمال العنف.

٤٤ - ووفقا لأحكام القرار ٩٩٧ (١٩٩٥)، تتخذ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ما يلزم من تدابير لتخفيف وجودها العسكري في رواندا ولتنفيذ ولايتها الجديدة. وقد شجعت الحكومة هذا المنحى الذي يعكس تحسن الأوضاع تدريجيا في البلد. وأنا أحث الحكومة الرواندية، في هذا الصدد، على كفالة اتخاذ تدابير ملموسة لضمان احترام حقوق الانسان وأمن جميع أفراد الشعب الرواندي. ومن الأهمية بمكان أن يستمر تشجيع العودة الطوعية للاجئين، فمن شأن ذلك أن يبعث تبليغا واضحا الى المجتمع الدولي بضرورة التعجيل بإرسال مساعداته لأغراض التعمير.

٤٥ - وخلال الزيارة التي قمت بها الى المنطقة الفرعية، لاحظت وجود توافق واضح في الآراء، بين قادة الحكومة، على أن انعدام الاستقرار في أي دولة من دول المنطقة يمكن أن تكون له آثار خطيرة على جيرانها كافة. وكان هناك اعتراف واسع النطاق بضرورة بذل جهود تعاونية من أجل منع التأثيرات التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، ومنها تغلغل العناصر المسلحة، وأعمال التخريب، وحيازة الأسلحة بصورة غير مشروعة. وقد أبدي اهتمام شديد بفكرة إنشاء لجنة دولية، تحت رعاية الأمم المتحدة، لبحث الادعاءات المتعلقة بتدفق لأسلحة الى قوات الحكومة السابقة. وآمل أن تحظى هذه المبادرة بتأييد جميع الحكومات المعنية. وإني أعتزم أن أقدم قريبا الى مجلس الأمن توصيات بهذا الشأن.

٤٦ - وقد ناقشت مع رؤساء دول وحكومات المنطقة فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر إقليمي ينظر في المشاكل المترابطة الخاصة بالسلم والأمن والتنمية، مع توخي اعتماد برنامج عمل محدد. وفي غضون ذلك، قد يكون من المفيد، لمعالجة المشاكل الملحة التي تواجه إعادة اللاجئين الى ديارهم، أن يعقد، في أقرب موعد ممكن اجتماع اقليمي يهدف الى وضع تدابير ملموسة لتنفيذ الالتزامات المكرسة في إعلان قمة نيروبي الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وخطة عمل بوجومبورا الصادرة في شباط/فبراير ١٩٩٥، والاتفاقات الثلاثية المبرمة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ورواندا والبلدان المجاورة المضيفة للاجئين الروانديين. هذا بالاضافة الى احتمال عقد اجتماعات المائدة المستديرة التي سبقت الاشارة اليها في هذا التقرير، والتي يتوخى أن تشارك فيها جميع قطاعات المجتمع الرواندي، وفي نيتي مواصلة إجراء مشاورات مكثفة بشأن هذه المقترحات كافة.

٤٧ - وختاما، ود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص السيد شهريار خان، ولقائد القوة الميجور اللواء غي توزينيان، ولجميع أفراد الشرطة العسكرية والموظفين المدنيين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، على جهودهم المستمرة وتفانيهم في خدمة قضية السلم والأمن في رواندا.

- - - - -

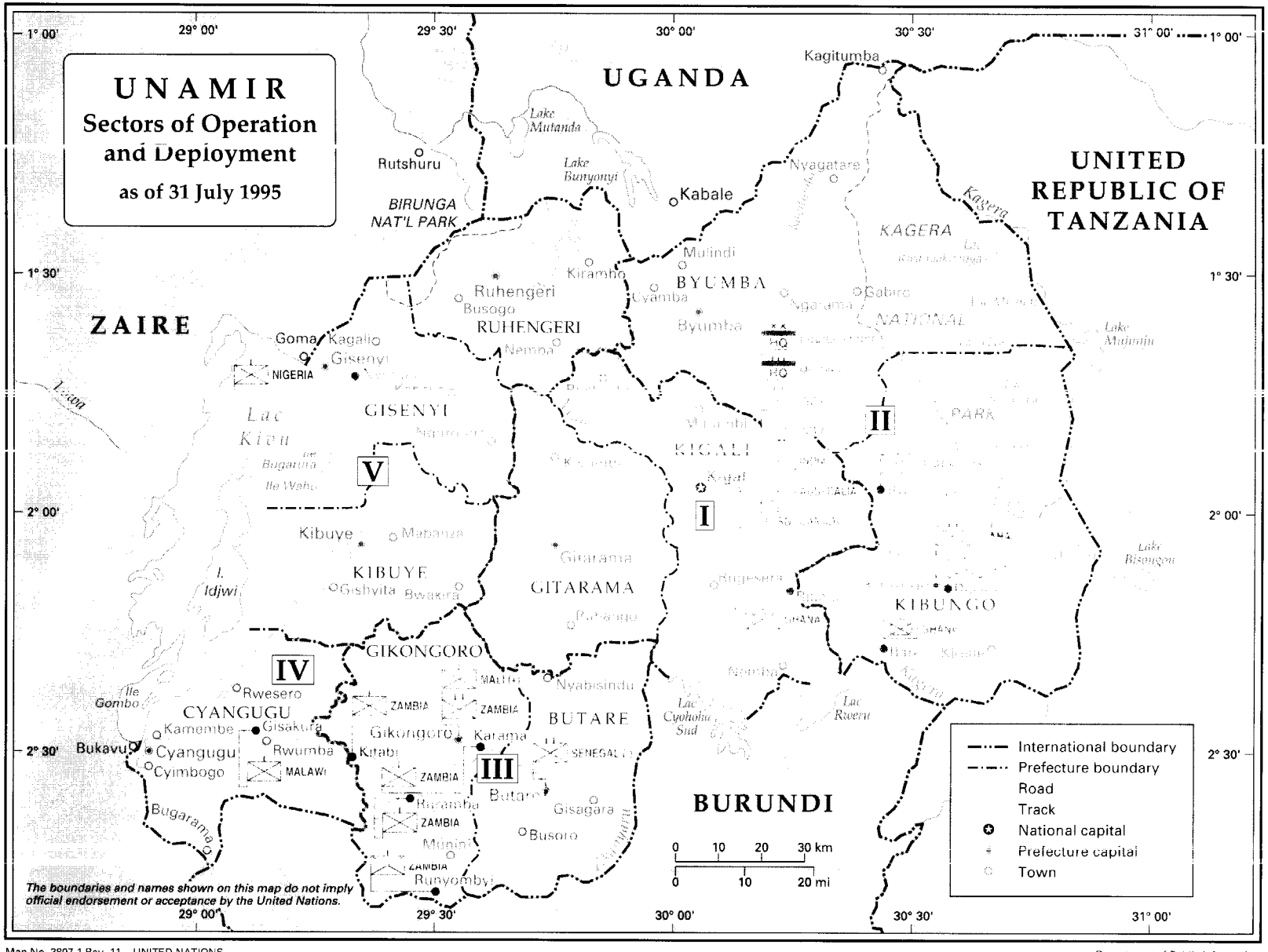


Map No. 3807.1 Rev. 11 UNITED NATIONS
July 1995

Department of Public Information
Cartographic Section